العولمة.. مقاربة في التفكير الاقتصادي

أ. د. عبد الأمير السعد

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر.

«لست راغبا في الاستقطاب، لكن العولمة تدفعني إليه قسرا» (الباحث)

ملخص

هذه الورقة تركز على ثلاثة مواضيع هامة: الموضوع الأول يعالج الجانب النظري للحركية الشاملة.

والثاني يوجه المعالجة نحو مختلف الأفكار الدائرة حول العولمة، على مستوى العالم، حالتها، محدداتها ،آلياتها.

الجانب الثالث يعالج التناقضات الخاصة بالحالة الراهنة "الأوضاع" وتوقعات الاقتصاد عالميا.

في سياق كل من التحاليل النظرية والعملية، فإن الدراسة تؤكد أن العولمة يمكن أن تُرَى بمثابة الطريق الملكي لنقل وظائف رؤوس الأموال على مستوى العالم. مما أدى إلى خرق التوازن بين العمل ورأس المال. وهذا هو جوهر ما يفهم من ظاهرة عالمية كهذه.

Abstract

The present paper focuses upon three main issues : the first issues deals with the theoretical aspect of global mobility.

The second point deals with the different ideas revolving around globalization, worldly, state, determinism and technique.

The third aspect deals with the contradictions concerning current state "positions" and the prospect of "worldly" economy.

In the context of both theoretical and concrete analysis, the study states that globalization can be seen as a king of transfer of capital functions on a world level. As such there appears a violation of equilibrism between labour and capital. This in itself appears as a central understanding in such a global phenomenon.

مقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي، مستويات متعددة من الظواهر الجديدة لعمليات التدويل الاقتصادي، والتي أفرزت بدورها دعوة كونية حول العولمة وأهميتها. والمشكلة أننا اليوم في زحمة التفكك المعرفي يجري التضبيب على المفاهيم وتعويمها بالشكل الذي يبعد فئات اجتماعية واسعة عن معرفة مدققة لماهيتها. افتراضاتها. ظروف تشكلها. حدود عملها. كيف تعمل؟ وكيف تؤثر؟!! هل العولمة ظاهرة تقنية محايدة، وبالتالي يرتبط تشكلها وتغيرها في عمليات التقدم العلمي والتكنولوجي العاصف والسريع في الظروف الراهنة؟!! أم أنها درجة متطورة من عمليات التدويل بالمعنى الواسع؟ هل إنها فعلا تتضمن زيادة التجانس أم تعمق الفوارق والاختلافات؟! ما الذي يجعل من موضوعة العولمة تستحوذ حيزا كبيرا من الاهتمام والتكثيف في الظروف الراهنة؟!!

أسئلة حارقة عديدة، تتصاعد مدياتها من المستوى الاقتصادي إلى كافة المستويات الأخرى» الاجتماعية، الثقافية، السياسية، القانونية».الخ. ارتباطا بذلك، يلاحظ تفشي الحالة الدونية، في تضبيط المفاهيم المرتبطة بتحليل ودراسة الظاهرة. وهو ما يدفعنا للمساهمة المتواضعة من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: الجدل النظري في تأصيل العولمة
- المحور الثاني: أفكار التمايز-العولمة،العالمية، الدولة الحتمية، التكنولوجية،
- المحور الثالث: مفارقات الواقع الراهن، وأفاق الاقتصاد العالمي:

بدءا نعتقد أن هناك ضرورة في تثبيت التالي: كوننا نواجه ارتباكا في تأصيل ظاهرة العولمة. فالظاهرة ليست في نتاجنا أولا، وأننا الطرف المعولم فيها ثانيا. وما يحدث في العالم يستغرق سنوات طويلة حتى يصل إلينا ثالثا.. وحينها يصل، إلينا مشوها وبدرجات مختلفة رابعا.

المحور الأول: الجدل النظري في تأصيل العولمة

في سياق التاريخ الاقتصادي يمكن القول إن البشرية، عرفت الميول على ازدياد العلاقات المتبادلة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمل والمعلومات منذ حوالي خمسة قرون. وفي سياق الفترة ما بين القرن الثامن عشر ونهايات القرن العشرين، شهدت البشرية مراحل تطورية عديدة، تختلف تسميتها باختلاف مناهج التفكير، والتحليل الاقتصادي. إلا أنها في نهاية المطاف تدور حول مدرستين للتفكير: مدرسة التفكير التقني للتحولات، مدرسة المراحل التطورية لنمط الإنتاج.

أولا: مدرسة التفكير التقني للتحولات: أطروحة الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي(1)

الفحوى والمضمون المكثف لهذه الأطروحة، هو أن العولمة، هي في الجوهر درجة متقدمة من المجال التقني، الذي تعتبر سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني، تجليات رئيسية لهذا المجال التقني، وما يتطلبه من سهولة توجه الاستثمارات الأجنبية، بفعل هذه الخاصية المميزة، يكون بمقدور الاقتصاديات المختلفة على زيادة طاقاتها الإنتاجية. والمصادر التكوينية لأطروحة الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي ترتكز على:

أ- **أطروحات المجتمع الصناعي**:أمثال فايتمان روستمو1916، في المجتمع ما بعد الصناعي «دانيل بيل 1919» و«ريمون آرون 1905»

ب- **نموذج رولاند روبرتون حول تتبع النشأة التاريخية للعولمة**، «المرحلة الجنينية، مرحلة النشوء، مرحلة الانطلاق، مرحلة الصراع من أجل الهيمنة، مرحلة عدم اليقين»

ج- **جماعات القوى العظمى والمنافسة**، هؤلاء يحددون مضمون العولمة في العناصر التالية:

«المنافسة بين القوى العظمى، الابتكار التقني، انتشار عولمة الإنتاج والتبادل، التحديث».

وإن فحوى مسار التتبع التحليلي لدى هذه المصادر التكوينية، هو أن العولمة تبرز كخطوات متلاحقة في نمو القوى المنتجة من خلال عملياتها الثلاث(2):

1- نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية.

2- وحدة الأسواق المالية

3- تعميق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه القواعد الحمائية.

ولهذا الغرض تركز أفكار هذه المدرسة، على أن السمة الرئيسية لاقتصاد العولمة كونه» اقتصاد خدمات «وأن تعجيل الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي، حالة واقعة، تتجلى في استنفاد الصناعة لمكانتها المتميزة في القيمة المضافة (3) !!. لهذا فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في إطار متطلبات عملية الانتقال، يمكن لها أن تساهم مساهمة «فعالة» لمختلف الاقتصادات، بما فيها الاقتصاد المتخلف. وبالتالي ترقيتها من مستوى التدني على مستوى «اللحاق» بالاقتصاديات المتطورة!!.

إن معاينة البناء الداخلي لهذه الأطروحة، تدفعنا إلى تثبيت الملاحظات التالية:

1- ترتكز أطروحة الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي على بعد واحد «دور التكنولوجيات» في التطور الاجتماعي، بمعزل عن العلاقات الاجتماعية المختلفة، ولا سيما علاقات الإنتاج والبنية المجتمعاتية.

2- أطروحة الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي، تبتعد عن كشف دور وأهمية سياسة القوى الاجتماعية إزاء التطور التقني، باعتبارها طرفا أساسيا في جعل التطور التقني منطلقا لسياسة تحكم العلاقات بين الدول. موضوعيا يستحيل الفصل بين سياسة القوى الاجتماعية والتطور التقني بهذا المعنى تصبح العولمة، ليست مستقلة عن التشكيلة الاجتماعية المهيمنة، بوصفها أداة سياسية إيديولوجية معينة.

3- إن القول بكون مضمون العولمة يتحدد من خلال عمليات مثل «المنافسة، الابتكار، التحديث» ، كافية لتحديد مضمون العولمة!!.

4- تركيز الأطروحة على ما يسمى استنفاد الصناعة لمكانتها المتميزة من القيمة المضافة في ظروف عولمة المنافسة، يعكس حدودا ضيقة في تحليل واقع الاقتصاد العالمي. فالقول إن مركز الثقل في توليد القيمة المضافة، انتقل من الصناعة إلى الخدمات، أمرا واقعا بالطبع، ولكن بالنسبة للدول الصناعية المتطورة. وهذا لا يعني أن

موقع الصناعة في النموذج التنموي للدول المتخلفة، أصبح محكوما عليه بالفشل. وإذا أخذنا أن معظم الدول المتخلفة تعاني من تضخم قطاع خدماتها وبدائيته وضعف إنتاجيته. وحتى إذا كانت هذه الخدمات متطورة..، هل تستطيع أمة من الأمم، أن تستغني عن الصناعات الثقيلة والصناعات التحويلية، والصناعات الاستهلاكية، على أساس أن عالم المعلوماتية والاتصال والسياحة، يمكن له أن يقدم معظم القيمة المضافة(4)؟!!.

5- الأطروحة ترتكز على الاستثمار في ميدان سلعة الخدمات، والتكنولوجيا والمعلوماتية، لكنها لا تشمل سوق العمل، مثل هذا الوضع ليس مجرد إغفال عفوي للمنظومة الرأسمالية، بل هو تأكيد على الاستمرارية والتصعيد لتعميق الفجوة بين قانون القيمة وقانون القيمة العالمي.

تبعا للملاحظات السابقة، يمكن القول إن مثل هذه الحالة في توظيف التقنية يمكن تسميتها «الحفر العمودي» في الوضع التقني، بعيدا عن التشابك التفصيلي، ما بين ما هو تقني، وما هو اقتصادي وما هو اجتماعي. وهو ما يدفعنا للتساؤل: «كيف يمكن الادعاء في كون العولمة تدفع باتجاه زيادة درجة الاعتماد المتبادل ما بين المجتمعات الإنسانية، من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات» وهي ترتكز إلى مستويات هابطة في التحليل الاقتصادي، لا تمس عنق مستلزمات الارتباط المتبادل؟!!.

ثانيا: مدرسة المراحل التطورية لنمط الإنتاج

لقد تعددت التيارات الفكرية داخل هذه المدرسة. وهو بلا شك ظاهرة صحية، يمكن لها أن تسهم في الإغناء المعرفي المطلوب، وهو ما يدفعنا للتوقف عند بعض هذه المساهمات.

1- **أطروحة رسملة العالم على مستوى العمق**(5): مضمون الأطروحة، أن ظاهرة العولمة هي بداية عولمة الإنتاج، ولتوضيح ذلك:

أ- المرحلة الراهنة عالميا تعبر عن كونها مرحلة تحول رأسمالي عميق.

ب- أن هذا التحول الرأسمالي العميق، أصبح اليوم يمس الإنتاج لا التبادل.

ج- بهذا التحول الرأسمالي العميق، دخلت الرأسمالية مرحلة جديدة، صار فيها تسليع كل شيء ممكنا بهذه الصورة أو تلك. وبهذا المعنى، تكون العولمة قد رسملت العالم على مستوى العمق، بعد أن كانت رسملته على مستوى السطح وظاهرة قد تمت. والرسملة على مستوى العمق، تعني إعادة صياغة مجتمعات الأطراف مجددا، ولكن في عمقها الإنتاجي هذه المرة. وهو ما يعكسه الميل الحالي ليس إلى التبادل التجاري التفضيلي اللامتكافىء مع دول الأطراف، بل إلى الإنتاج فيه. والأطروحة تركز في كون النقلة النوعية للرأسمالية بدأت في التبلور مع نهاية الستينات مطلع السبعينات إلا

أن الاهتمام العالمي والوطني المميز لم يتفجر حقا إلا لحظة الانهيار المفاجيء للاتحاد السوفييتي. وبالتالي تسارع نموها تسارعا هائلا.

بلا شك أطروحة رسملة العالم على مستوى العمق، تعكس مستوى معتبرا من الجرأة والتحليل العلمي المعمق في تأصيل ظاهرة العولمة، وهي بهذا الخصوص تحمل العديد من العناصر القابلة للتأمل والانشداد إليها، في سياق معاينة التطور التاريخي لصيرورة الرأسمالية عبر المراحل المختلفة.. إلا أن صياغة العولمة في كونها رسملة العالم على مستوى العمق، لا تمنع من طرح التساؤلات التالية:

1- هل هذه الرسملة تمثل حقا، الانتقال من التبادل إلى الإنتاج؟!!. أم أنها حالة من حالات تعدد نشاط الشركة المتعددة الجنسية؟!!.

2- هل يعني الانتقال إلى عالمية الإنتاج، وتوسيع دائرته في الأطراف تصنيع العالم؟!!.

3- إذا كانت تجربة نماذج التنمية، بغض النظر عن اختلافاتها، ظلت تؤكد على الارتباط المعتبر بين محاولات تجاوز التخلف والتصنيع. عندها يكون مشروعا معرفة لمصلحة من يجري هذا التصنيع ذو الاتجاه العالمي؟.. لمصلحة رأس المال. أم لمصلحة البلاد المتخلفة غير المصنعة؟!!.

4- تبقى صيغة النقلة النوعية من التداول إلى الإنتاج غير مفهومة بشكل كاف. على سبيل المثال. أهو المساهمة في تنفيذ مهمة تجاوز التخلف؟!!.وإذا افترضنا هكذا من المشرف على هذه العمليات؟!!. من الذي يملك وسائل إنتاجها ومنتجاتها؟!!.

إن المعاينة الفاحصة لعمليات أطروحة رسملة العالم على مستوى العمق توضح التالي:

أ- أن المسألة كما هي مطروحة تتعلق بالشركة المتعددة الجنسية وتوسع نشاطها ليشمل العالم لا بالانتقال من التداول إلى الإنتاج، موضوعيا ليس هناك ما يبرر تخلي الرأسمالية عن الاستحواذ على فائض القيمة. الشيء الواضح، أن الشركات المتعددة الجنسية هدفها تعظيم الربح، وقد يتطلب تحقيق ذلك عن طريق ضمان تحويل العلاقة التبادلية إلى علاقة إنتاجية صناعية، وأن ذلك لا يمنع في كل الأحوال من ملاحظة كون عملية الإنتاج الصناعي التي تجري في الدول المتخلفة، تبقى بإشراف رأسمالية المركز.

ب- إن الانتقال من التبادل إلى الإنتاج، من منظور يتجاوز كونها حالة من حالات تعدد نشاطات الشركات المتعددة الجنسية، تطرح موضوعيا إمكانية تحقيق تنمية حقيقية. أما إذا تم وضعها كحالة من حالات تعدد نشاط تلك الشركات. عندها تكون صفة الانتقال من التبادل إلى الإنتاج مؤطرة ضمن حدود معينة، وفي بلدان محددة، وفي مناطق منتقاة دون سواها. وهو ما يدفعنا للتساؤل: من يفعل كل هذا؟ من يعين ويجدد وينتقي؟!!.

ج – إن تجربة جنوب شرق آسيا، تدل على أن العولمة، لم تكن بصدد الانتقال من عملية التبادل إلى عملية الإنتاج. بل إنها بصدد هذا التكثيف في التوظيف المالي والتجاري والتكنولوجي. بكلمة أخرى شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة، انفتاحا واسعا على السوق العالمية، في زاوية تدفق الاستثمارات المالية باعتبارها من المناطق المميزة القادرة على امتصاص التوظيفات الخارجية، لاتساع أسواقها نسبيا ورخص اليد العاملة سواء أكان الأمر في قطاع الخدمات أو في قطاع الصناعة أو غيرها.

فالشركات المتعددة الجنسية اليوم، تعددت نشاطاتها المختلفة خارج حدود مجالات نشاطها الأصلي. فشركة الهواتف والتلغراف الأمريكية، تملك اليوم عدة شركات بما فيها CNN ولا تمنعها نشاطاتها المتعددة في تملك صحف وسجلات ومحطات تلفزيونية، وأصبحت ذات ميل جديد يتمثل بالإشراف على عمليات إنتاجية. بهذا المعنى فإن الانتقال من التداول إلى الإنتاج، لا يعدو كونه حالة من حالات نشاط الشركات المتعددة الجنسية.

د- إن عملية نقل دائرة الإنتاج إلى البلاد المتخلفة، تبقى محكومة بسقوف متفاوتة الارتفاع، وفقا للمصالح والأوضاع. وإن آليات السياسة الاقتصادية المعولمة، هي التي تقرر في أي بلدان ستجري تنمية حقيقة؟ وضمن أية حدود؟. ووفقا لأية اعتبارات وشروط؟!.

تأسيسا على ما تقدم، فإن العولمة، ليست فقط نتاج تطورات تقانية معلوماتية واتصالاتية، وهي ليست مرتبطة حصرا بعمليات رسملة العالم على مستوى العمق، بل هي نتاج سياسات وخيارات محدد لشركات متعدية الجنسية. وهو ما يدفعنا إلى القول إن العولمة تولد التشكيلة العولمية التي تتخطى وبشيء من الحياء الرأسمالية أحيانا. إلا أنها تبقى في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، أي ضمن التشكيلة الرأسمالية، بمعنى أن التشكيلة العولمية الناشئة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، لا تعدو كونها تشكيلة رأسمالية.

بالتأكيد، هذا التوصيف، لا يعني عدم إمكانية البلاد المتخلفة، الاستفادة من المجال الذي تفسحه الغفلة التاريخية، في ظروف العولمة. وهذا بالضرورة، يتوقف على ما تفعله هذه البلدان نفسها، وعلى نوع القرارات التي تتخذها، وعلى نوع السياسات التي تتبعها للتعامل مع ظاهرة العولمة نفسها، وفي عملية التأقلم معها، والاستفادة بأكبر قدر ممكن من الفرص التي يمكن أن تقدمها وتتيحها.

2- أطروحة العولمة «إمبريالية ما بعد الاستقلال»

لقد عاش ماركس الطور الثاني من تطور الرأسمالية، مرحلة رأسمالية صناعية، ودرس هذا الطور من التطور الرأسمالية بعمق، وشرح آلياته ومشكلاته وترك عبارته الشهيرة «المنافسة تقتل المنافسة» . لكنه لم يقل شيئا عن الإمبريالية عشية تقسيم المستعمرات. وأول من كتب عن الإمبريالية هو «هوبسون 1913» ، لكن لينين

تصدى لها تحليلا. فهو التقط مقولة ماركس عن نزوع الرأسمالية نحو الاحتكار كمدخل لإثبات التالي في دراسته «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» .

أ- سيطرة الاحتكارات الكبرى على الاقتصاد القومي في الدول الاستعمارية التي بنت إمبراطوريات.

ب- دخول الرأسمالية مرحلة جديدة، تزاوج فيها الرأسمال المصرفي برأس المال الصناعي وتشكل الرأسمال المالي.

ج- اشتغال الاحتكارات بتصدير رأس المال بعد أن كانت تصدر المنتجات.

د- مرحلة الرأسمالية الجديدة. إمبريالية قائمة على استغلال شعوب المستعمرات أبشع من استغلالها للطبقة العاملة في بلدانها.

تبعا لهذه المستويات من التحليل لمرحلة الرأسمالية- الاحتكارية يفترض أن البشرية بين مطلع مرحلة الإمبريالية «بدايات القرن العشرين» ونهاياته، شهدت عمليات تآكل تدريجي متصاعدة الوتيرة لهيكل الاستغلال، يكون قد أدى، والبشرية قد دخلت القرن الحادي والعشري، إلى نهاية واسعة لكافة التشكيلات الرأسمالية. وبالتالي، بداية مرحلة جديدة يمكن تسميتها «الانتشار الطبيعي والواسع للاشتراكية» أفكارا وأنظمة- إلا أن واقع الحال يكشف التالي:

أ- صحيح أن الرأسمالية- الاحتكارية المرتبطة بمرحلة الإمبريالية والقائمة على هيكلة الاستغلال كما هو عليه في مرحلة المستعمرات قد اختفت. إلا أن اختفاءها لا يعني انتهاء الاستغلال الرأسمالي، ولا يعني أنها في حالة احتضار. بل بالعكس تماما. فالرأسمالية العالمية اليوم، تزيد من حجم الاستغلال، وبتكلفة أقل عما كانت تتحمله في الماضي.

ب- السياق التاريخي أكد على القدرات الواسعة للرأسمالية في تجديد قواها التنظيمية والإنتاجية(7)، والتشكيلة الرأسمالية الواسعة كنمط إنتاج، تمتعت بمسار تاريخي طبيعي لولادتها وتطورها، زودها على الدوام بمخزون معرفي وتقني واسع، سمح لها التحرك والتكيف بمرونة عند تغيير ملامحها وأساليبها في الاستغلال، في الكثير من الحالات.

ج- واقع «المأزق التاريخي للاشتراكية» المتمثل بمفارقاتها المتعددة، في الزاوية الاقتصادية(8)، حيث لم تفلح في تقديم «النمو ذج الاشتراكي» الذي تحدث عنه ماركس، والذي يرتكز على ضرورة متواصلة لعمليات الإغناء المعرفي. والمعاينة السليمة لما يجري على مستوى الواقع. أغلب الظن أن أفكار لينين حول «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» ارتكزت على التالي:

1- تحليل ماركس لمرحلة الرأسمالية الاحتكارية.

2- ملاحظاته الشخصية لعمليات التفسخ الجارية في جسد الرأسمالية، باتجاه استنفاد كامل قواها الارتكازية.

3- الانتشار السريع لأفكار الاشتراكية، كانت توحي إليه، ما مفاده أن ليس هناك وقت كاف للرأسمالية للانتقال إلى مرحلة أخرى كي تطيل عمرها!!.

د- استنادا إلى الملاحظات السابقة، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار موضوعة إنجلس الشهيرة «الطبيعة تكره الفراغ» كمحاولة لتقريب وفهم التحولات الاجتماعية الكبرى. عندها يمكن تأشير التالي:

بلا شك هناك هزات عنيفة واجهتها الرأسمالية، بدءا من أزمة 1929، آثار الحرب العالمية الثانية، مرحلة السبعينات ومرحلة التضخم الركودي. الخ. وقد تركت هذه الهزات بصمات ما يمكن تسميته «النفق المظلم» الذي قوض من مكانة الرأسمالية في بعض الفترات. إلا أن الرأسمالية ظلت على الدوام قادرة على إدارة أزماتها وإيجاد حلول قصيرة المدى، ارتكازا على الإرث المتراكم في قواها الذاتية أولا، والتنوع في تيارات التشكيلة الرأسمالية في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي ثانيا، والفراغ الموضوعي الذي يتركه النمط الآخر، ما يسمى «النمو ذج الاشتراكي» * ثالثا، وحقيقة التحولات العميقة على المستوى التقني والمعلوماتي رابعا. مثل هذا الوضع، هو الذي صاغ أوليات مظاهر العولمة التي تتجلى في التكيف الجديد للرأسمالية من حالة الاحتكار إلى حالة الشركات المتعددة الجنسية.

تأسيسا على ما تقدم، إن ما واجهه الفكر الماركسي الرسمي من خطأ موضوعي في موضوعة لينين «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» ينبغي أن لا يجرنا اليوم إلى خطأ تاريخي في القول إن العولمة أعلى مراحل الإمبريالية!!.

والسؤال يظل قائما: من يراهن على كون العولمة ستكون هي المرحلة الأخيرة في حياة الرأسمالية؟!! ينبغي أن لا نقع في حدود سقف الرأسمالية، إلا إذا أخذنا الأمر بمنظور الحتمية التاريخية، وما عداه يكون باطلا لسبب كونها تقع خارج السيطرة.

3- أطروحة العولمة والإخلال بالتوازن بين رأس المال والعمل

يتوقف المفكر العربي سمير أمين وهو يحلل متغيرات الوضع الدولي، بعد الانهيار المفاجيء للاتحاد السوفييتي ودول أوربا الشرقية، واصفا «نهاية الحرب الباردة هي الحرب»(9)، لقد تميزت مرحلة الحرب الباردة، في حضور حالة من التوازن بين رأس المال والعمل على مستوى «الأجور الدعم الاجتماعي للسلع والخدمات، التأمين الصحي. الخ» ، وأن تجربة الرأسمالية، في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، بينت كون التطور التقني وسيلة تحت السيطرة، لهذا تعاملت الرأسمالية، مع حالة التوازن بين العمل ورأس المال، على أساس الإنفاق الاستثماري المحدود في ميدان التكنولوجيا والتقنيات. ما زال هذا الإنفاق الاستثماري، وهو عبء تكاليفي، قد لا يترتب عليه

* في تقديرنا، أن موضوعة لينين /حول عدم إمكانية إيجاد حزبين سياسيين للطبقة الواحدة/ تركت آثارا سلبية عميقة على مستوى الممارسة الاشتراكية رسما، حالت دون التنوع في تيارات التشكيلة الاشتراكية في إطار نمط الإنتاج الاشتراكي/ الباحث/.

تقليص فرص العمل ولا تخفيض الأجور، في ظل موازنات الحرب الباردة. في ظل هكذا ظروف، وعلى إمكانية رفع الأسعار من جهة أخرى. وفي كل الحالات، يظل ذلك محدود الأثر نظرا للآثار الواسعة التي يتركها التوازن بين العمل ورأس المال على دائرتي الإنتاج والتبادل.

مرحلة ما بعد الحرب الباردة. السمة المركزية في هذه المرحلة، هو الميل المتنامي لإخلال التوازن بين رأس المال والعمل، من خلال توظيف وسيلتين:

- **الوسيلة الأولى**: أدلجة الخطاب الاقتصادي عالميا فيما يتعلق بانهيار مقولات مثل: «التخطيط، الدولة» سواء في إطار نقد الفكر الماركسي، أو في إطار دولة الاقتصاد الكينزي، بالمقابل الترويج لأفكار الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

- **الوسيلة الثانية**: تحرير وتحفيز الإنفاق في المجال العلمي والتقني. ولما كان هذا النوع من الإنفاق الاستثماري، هو «وسيلة تحت السيطرة» ، فالرأسمالية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لديها مجال مرن واسع لإخلال التوازن بين قطبي العمل ورأس المال لصالح الثاني ولتوضيح ذلك:

إن الإنفاق الاستثماري في ميدان التكنولوجيا، يمكن أن يساهم في تخفيض تكاليف كافة عوامل الإنتاج، وبشكل خاص العمل وبالتالي الاستفادة من تعظيم فائض القيمة بين الأسعار المرتفعة والتكاليف المنخفضة من جهة، ومن جهة ثانية، إن المؤسسة لا يمكن لها أن تزيد في الإنتاج إلى ما لا نهاية، حتى تحافظ على العمل في إطار التكنولوجيا المتطورة، ومن جهة ثالثة إن السوق لا يستوعب منتجات المؤسسة إلى ما لا نهاية، إلا بتخفيض مستمر في أسعارها، وبالتالي انخفاض أرباحها الكلية والنسبية. وبالتالي لا يوجد ما يحول دون تدني قيمة رأس المال إلا حالة الإخلال القسري في التوازن بين قطبي العمل ورأس المال، سواء بتخفيض الأجور، أو بتقليص عدد العاملين أو الاثنين معا، وهو ما يمكن تسميته ضياع فرص العمل. والعولمة بهذا الصدد كمرحلة متقدمة وجديدة في تطور الرأسمالية العالمية تتجلى بشكل واضح في هذه الحقبة من التطور التقني التي تديره الرأسمالية، والتي في ظلها تنمو الإنتاجية بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وحصيلة هذا التوازن نمو لكنه لا يفضي إلى زيادة فرص العمل، وبالتالي اختلال التوازن بين العمل ورأس المال. هكذا بعد 120 سنة من وفاة ماركس تتخذ الرأسمالية اليوم، نفس المنحنى الذي وصفه ماركس وصفا دقيقا أمام مؤتمر الأممية الأولى 1865 «إن الإنتاج الرأسمالي لا يميل في العموم إلى رفع متوسط الأجور، إنما يميل إلى تخفيضه أو الضغط على قيمة العمل إلى أدنى مستوى»(10).

تأسيسا على ما تقدم، ثمة علاقة عكسية في طبيعة البناء الداخلي لقطبي العمل رأس المال. لابد وأن تلقي بظلالها لإخلال التوازن بينهما، وما يترتب على ذلك من فجوة عميقة في دوائر الاستقطاب الاجتماعي بمفهومه التاريخي. وهو ما يدفعنا للارتقاء بالأفكار المجردة من مستوى الجدل النظري إلى مستوى المعاينات الملموسة.

المحور الثاني: أفكار التمايز ،العولمة «العالمية، الدولة، الحتمية، التكنولوجيا،»

العولمة والعالمية

العالمية انتشار طبيعة يعم العالم كله بوصفها سمة ملازمة للرأسمالية القائمة عضويا على مبادىء الحرية الاقتصادية كما جاء بها الكلاسيك الأوائل، بينما العولمة، هي انتشار يزاوج فيه رأس المال ما هو طبيعي بما هو قسري.. لغرض تأكيد السيادة واستمراريتها «السيادة في تعظيم الربح، السيادة في تقرير مقاسات الإصلاحات اللازمة في الاقتصاد العالمي. «وأن قبول رأس المال المعولم بمنطق مزاوجة ما هو طبيعي بما هو قسري، يعني أن العولمة في بعض مستوياتها تتضمن هذا القدر أو ذلك من العالمية وليس العكس.

فالعالمية لا بد وأن تتحقق في مسار البشرية التاريخي، لكن ذلك ليس بالضرورة في صيغة العولمة كما تتداولها الأدبيات الاقتصادية لليبرالية الجديدة. بمعنى لا يجوز استخدام العولمة والعالمية في منظور متماثل أو وضعهما في سقف واحد. فالرأسمالية أعلنت الطلاق مع العالمية عشية ملاحظات ماركس «المنافسة تقتل المنافسة»، وقد ترتب على ذلك إفلاس المنتجين الصغار، وبداية مرحلة جديدة في تشكل التروساتات والكارتلات نهاية القرن التاسع عشر، مطلع القرن العشرين. وباعتلاء رأس المال المالي سلطة القرار الاقتصادي العالمي، ظهرت ملامح تطور الرأسمالية باتجاه مرحلة جديدة ترتكز على تصعيد حالة اللاتوازن، وما لم يحصل فعل تاريخي جديد، يساهم في الجمع ما بين ما هو تأملي ونظري وعملي، تكون فجوة اللاتوازن بلغت حالة الهوة العميقة.

العولمة والدولة

ترتكز موضوعات العولمة على أن الدولة استنفدت دورها التاريخي في البناء الاجتماعي والاقتصادي والقانوني..وفي الوضع الراهن ثمة عملية اختفاء وتنازل طوعي تجريها الدولة لحساب رأس المال ممثلا بشكل رئيسي بالشركات المتعددة الجنسية. وأن العولمة هي الصيغة المتقدمة التي يرتكز عليها الخطاب اليومي للشركات المتعددة الجنسية، حول ضرورة انتقال كل شيء من أسر الدولة القومية إلى رحاب الإنسانية الواسعة!!

من الولاءات للاقتصادات الضيقة والثقافات المحلية المتعصبة إلى الأسواق المفتوحة على الاقتصاد والثقافة الإنسانية دون شروط!!. هذه الأطروحة حول الدولة تدفعنا إلى إثارة بعض التساؤلات والتوقف عند مستويات محددة. منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- ما هي حدود الفهم لجانب العلاقة أو الارتباط بين القوى الاجتماعية والدولة؟.

● هل هناك فعلا حالة اختفاء للدولة وتراجع في قوتها؟!! أم أن ثمة تغير في وظيفتها. وكيف يمكن تفسير ذلك؟. وهو ما يدفعنا إلى التوقف عند مستويين أحدهما يرتبط بالجانب التحليلي والثاني يرتبط بجانب المعاينات الملموسة:

الجانب التحليلي

بلا شك هناك ارتباط وثيق جدا بين القوى الاجتماعية والدولة، ولقد عبر ماركس عن ذلك بشكل واضح حينما قال «إن الدولة هي دائما وأبدا أداة الطبقات المسيطرة لقهر الطبقات الأخرى»(11). هذه الموضوعة حول الدولة صحيحة من حيث جوهر العلاقة، بينما واقع الحال قد لا يتطلب الأعمال نفسها والقيام بالوظائف نفسها. بل قد يختلف شكل الوظيفة، إلا أن مضمونها نفسه بلا شك تسعى الرأسمالية للسيطرة على الدولة، إلا أنه لا يجوز وضع الرأسمالية كطبقة والدولة ككيان معبر عن مصالح تلك الطبقة كشيء مماثل واحد.

إن تجربة الرأسمالية الاجتماعية في السلطة في عدد غير قليل من دول أوربا الغربية تفيد بأن قيام الدولة في تعميم السياسات العامة لا يخدم بالضرورة مصالح الطبقات الرأسمالية. بمعنى أن الدولة الطبقة تحتفظ بمسافة من الاستقلال النسبي عن المصالح المباشرة لتلك الطبقة. وهو ما يدفعنا إلى القول، إن موضوعة ماركس حول «الدولة أداة الطبقات المسيطرة» تحتاج إلى تأويل وإغناء في إطار الظروف الراهنة. وكمساهمة متواضعة في تجريد الارتباط بين العولمة والدولة.

إن الرأسمالية حلت محل الإقطاع، وإن مرحلة الكينزية، وهي الطور الأخير للرأسمالية الوطنية للتعبير عن ضالتها في الدولة الوطنية. فالدولة الكينزية لاحظت وبشكل عميق أن مرحلة الحرب الباردة، تفرض موضوعيا مساهمات ملموسة من قبلها في ميدان التوازن بين قطبي العمل ورأس المال. ولا يمكن لهذه الدولة أن تعمل بديناميكية عالية إلا في القدرة على تجديد نفسها من خلال مرونة هذا التوازن. وقد نجحت الدول الكينزية «دولة السيادة الوطنية» بأنظمتها النقدية والمالية والتشريعية المختلفة(12) في خلق التوازنات بين العمل ورأس المال، الذي يبحث اليوم عن دولته الأممية»!! من خلال تجاوز حدود السيادة الوطنية فالشركة المتعددة الجنسية، وهي تمثل في المرحلة الراهنة أعلى مستويات «أممية رأس المال» حلت تدريجيا محل الدولة الوطنية. بمعنى حدود الدولة الوطنية لم تعد كونها حدود السوق الجديدة. بل أصبح العالم كله سوقا لها، هكذا يتطلب المتغير في وضعية رأس المال المعولم القفز فوق أسوار الدولة الوطنية. ونحن ننظر إلى عمليات العولمة باتجاه إلغاء أو تجاوز الدولة، ليس بالضرورة بالمفهوم القانوني. بل بالمفهوم العملياتي، من خلال ثقلها، في الإخلال بمشروع الدولة الوطني على كافة الأصعدة.

الجانب العملياتي

حول اختفاء الدولة، تاريخيا ظل تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات الناجمة عن تفاعل قوى السوق لأداء وظيفتها الاجتماعية، وفي هذا السياق، تكون الدولة، وحدها القادرة على التوسط بين القوى الاقتصادية الوطنية وعبر القومية. هل فعلا، هناك صيرورة موضوعية تعمل باتجاه اختفاء الدولة؟!! أم أن النقلة النوعية الجديدة لرأس المال من حالة العالمية إلى حالة العولمة تتطلب اختفاء الدولة في الجهات الطرفية بشكل خاص؟!! وما هو واقع حالة الأرقام سواء على مستوى الدول الصناعية المتطورة أم على مستوى البلاد المتخلفة؟!!

ينبغي التمييز بين اختفاء الدولة والتراجع في قوتها، وبين التغير في وظيفتها. فإذا ما أخذنا مرجعية المعلومة الإحصائية من خلال الارتباط الواضح بين نمو التجارة بدلالة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي. يمكن ملاحظة أن نسبة الإنفاق الحكومي ارتفعت في الدول الصناعية من 20% من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب العالمية الثانية إلى 47% في منتصف التسعينات. وارتفعت نسبة هذه العلاقة في الدول المتخلفة من 10% إلى 25% لنفس الفترة. طبقا لهذا المؤشر، فإن دور الدولة لم ينقص بل ازداد، وهو ما يدفع إلى التحفظ حول تراجع دور الدولة في الدول الصناعية والمتخلفة. وإذا كانت العولمة تطمح إلى زيادة الثروة القومية انطلاقا من حرية التجارة وتكامل الأسواق عالما، إلا أن مكسب زيادة الثروة القومية، لا يكون ذا أهمية فعالة ما لم يؤد إلى تحقيق مكسب الحد المعقول من التوزيع الملائم للزيادة الحاصلة في الثروة القومية. ولا أعتقد أن مثل هذا الحد المعقول من التوزيع يمكن تحقيقه من دون تدخل الدولة، بمعنى ما تطرحه العولمة من تعبئة حول اختفاء الدولة والتراجع في قوتها، لا يفسره غير الحاجة الملحة والسريعة لتهيئة وتكييف مناخ عالمي الاتجاه على مقاسات حاجات «أممية رأس المال» لتسهيل مهمات عديدة منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- تحقيق حالة من الإلحاق لكثير من الدول وليس اللحاق.
- مستويات عديدة من الاختراق الاقتصادي، بما فيها تفكيك النظم الإنتاجية القائمة، بغض النظر عن صلاحيتها أو عدم صلاحيتها للاقتصاد الوطني.
- إعادة تركيب النظم الإنتاجية بعد تفكيكها أي جعلها ذات بعد عالمي.
- تحويل جزء من مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة ومؤسساتها الوطنية إلى سلطة المؤسسات الاقتصادية العالمية. بهذا المعنى تحمل العولمة بعدا إيديولوجيا يستهدف الدولة. فإذا كانت رأسمالية الحقبة الكينزية تكشف عن دور هام للدولة فإن مرحلة العولمة باعتبارها نقلة نوعية في مجال عمل رأس المال، ذات ميل لابتلاع السيادة الوطنية للدولة عبر شركاتها المتعددة الجنسية.

العولمة والحتمية

إن توصيف حالة، أو ظاهرة. أو حتى مرحلة تاريخية، بالحتمية، يفترض أولا وأخيرا، إن هذه الحالة تنتمي إلى التاريخ أولا، وتبقى خارج حدود السيطرة ثانيا،

والإنسان المجرد ذو ميل اتجاهها ثالثا. بهذه المستويات لا ندري ما هي المصادر التكوينية لهذه الحتمية!! فكريا لا يوجد شيء يمكن أن تؤثر فيه الكثير من الأحداث الظاهرة والخفية، ويرتبط بخيارات ذات صلة مباشرة بجوانب عديدة، ويبقى على حاله! إلا إذا كان ذلك الخيار ينتمي للتاريخ ويعبر عن نزعة طبيعية للإنسان المجرد. من هذا التحديد، يكون توصيف التقدم العلمي بالحالة الحتمية أمرا طبيعيا باعتباره ينتمي ويعبر عن نزعة الإنسان المجرد اتجاه التأمل واكتشاف ما هو جديد. والتاريخ لا يحكم على سبيل المثال من خلال النجاحات والانبهارات المؤقتة، ولا يحكم من خلال اليأس السائد لدى قطاعات اجتماعية واسعة، ولا يجوز سجن التاريخ داخل أسوار ترسم ملامحها وتحدد حركتها الداخلية من منظور غير مؤسس علميا أو عقلانيا تسمية العولمة قسرا المسار الحتمي الذي لا تراجع فيه! ولا نرى من هذه المصادر التكوينية لحتمية العولمة، والذي يستند إلى قوة الحجة، غير ذلك الفراغ الذي يسهل مهمة إخلال التوازن بين العمل ورأس المال والسؤال الذي يتبادر إلينا: هل هذا الفراغ يلزم حركة الأجيال المتعاقبة في النظر للعولمة كونها حالة حتمية مستمرة يصعب تجاوزها؟!! نحن نعتقد، أن القول بحتمية العولمة، والتي تمثل في أحد جوانبها الرئيسية الميل الحاد لتعارض مصالح العمل ورأس المال لا يستند إلى الحجة الموضوعية الكافية. إلا إذا قرر أصحاب العولمة وبمرسوم عولمي، إيقاف حركة التاريخ وبكل الأسلحة. وهو ما يدفعنا، في رغبة لمعرفة ما تريده «الليبرالية الجديدة» اليوم. هل تريد الواقعية أم الوقوعية وسبق الإصرار؟!!. وإذا كانت العولمة حالة حتمية وهي تلغي السيادة الوطنية، وعلينا قبول ذلك. وهي تعيد تشكيل منظومات الإنتاج والتداول على مقاساتها وعلينا المساهمة في ترتيب أوضاعنا طبقا لتلك المقاسات. عندئذ لا جدوى من البحث عن إجابة لسؤال ما العمل؟!. نحن نعلم أن حركة التاريخ قد تتعطل بعض عجلاتها أحيانا، إلا أن ذلك ليس تبريرا كافيا لتوصيف ظاهرة لا تنتمي إلى التاريخ بالحتمية.

العولمة والتطور التقني

بدءا ثمة مجموعة من التساؤلات بهذا الصدد: هل العولمة مجرد المزيد من التطور التقني؟!. أو أنهما كيانات متماثلة!! وما هي حدود الارتباط بين العولمة والتطور التقني؟! هل هناك شيء أكبر يمكن له أن يساعدنا على فهم ظاهرة العولمة ومحركاتها وآلياتها الأعمق؟!! ولغرض تقريب الأفكار من الأسئلة المطروحة، يمكن تثبيت التالي:

1- بلا شك هناك ارتباط قوي بين العولمة والتطور التقني، إلا أن هذا الارتباط ليس تاريخيا، بسبب التمايز بينهما. فالعولمة كقطب تمثل مصالح رأس المال، بينما التطور العلمي والتكنولوجي لا يعدو عن كونه ضرورة لتغيير معرفي وتقني مجرد يمكن تطويعه باتجاه مصالح هذا القطب أو ذلك تباعا لواقع حال توازنات العمل ورأس المال. موضوعيا، يمكن ملاحظة التحولات الحاصلة في بنية رأس المال، وخاصة في ميدان الإنفاق الاستثماري على تقانة المعلومات، حيث طبقا لأرقام منظمة التعاون الاقتصادي فإن النصيب النسبي للإنفاق على تقانة المعلومات في فترة الثمانينات بلغ 12% في مجمل استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية، 8% في بريطانيا، كندا،

واليابان، 6% في فرنسا وبشكل عام يمكن القول إن هذه النسب تضاعفت في فترة التسعينات. وبالتأكيد إن التحول في هيكل الاستثمار لصالح المعلوماتية والاتصال، لا بد وأن يؤدي إلى تغير جوهري في التركيب العضوي لرأس المال. إذ سوف يقاس التركيب العضوي لرأس المال الحديث من الآن فصاعدا بالعلاقة بين نسبة الاستثمار في البرمجيات والاستثمار في رأس المال المادي. والعولمة تتحدث كون المنافسة في ظلها لا تقاس بمجرد الزيادة في الإنتاجية. بل تقاس اليوم بزيادة القدرة على الإبداع والابتكار، وإن الإنفاق على البحوث وتطوير القطاع التعليمي دعامتان لكل تلك العملية على اعتبار أن نشاط البحوث والتطوير يؤدي إلى انتزاع مزيد من هامش التنافس وذلك بـ:

- تخفيف تكاليف وحدة المنتج النهائي.
- تطوير تقنية وأداء المنتج ذاته وتحسينها

لا أحد يشك في كون العولمة تنفق مبالغ طائلة على التطور التقني. ومن المنطقي أن يؤدي ذلك إلى تخفيض تكاليف وحدة المنتج من جهة، وتحسين نوعية المنتج ومستوى الأداء من جهة أخرى. فالإشكالية ليست مطروحة في جانب وظيفة هذه التقنية وتطويرها والإنفاق عليها. بل إن الإشكالية المطروحة ترتبط في سياسة رأس المال في توظيف التقنية. وهو ما يجعلنا نقترب من القول حصرا، إن الإشكالية ليست بالتطور التقني، بل بتوظيف مدخلات ومخرجات التطور التقني باتجاه مميز في خدمة رأس المال. ومثل هذا الوضع يجعل من القول إن العولمة ثمرة تطور تقني!!. لا يرتكز إلى رؤية تحليلية ملموسة، وهو ما يستدعي الفصل بين العولمة باعتبارها نقلة نوعية في سياسة القوى الاجتماعية. مثل هذا الواقع هو الذي يجعلنا لا نتفق مع جماعة المنظور المتماثل للعولمة والتطور التكنيكي.

العولمة والتقنية "بين توظيف العمالة والبطالة"

على صعيد البلدان الصناعية المتطورة، يساهم الإنفاق الاستثماري، بلا شك، في مجال تطوير التقانة، في توظيف حجم محدود من المهارات الإضافية التي تستجيب لشروط التطور التكنولوجي. إلا أن ما هو أكيد أيضا قد يدفع باتجاه تخفيض حجم العاملين لمستويات محددة في العمالة. أو الاثنين معا كوسائل رئيسية يستخدمها رأس المال المعولم لمواجهة حالة التدني في أرباحه الصافية وبالتالي قيمة أمواله.

إن رأس المال باستخدامه التقانة الحديثة يحاول المزاوجة والاستفادة من متناقضين: ما تفرزه التقنية الحديثة من ارتفاع معدلا ت النمو الاقتصادي من جهة. وما يريده رأس المال بتحويل مستويات عديدة من العمل إلى حالة "فائض عمل" وبالتالي البطالة بمعنى أن الثورة التقانية التي تتحدث عنها العولمة هي ثورة في معدلات النمو دون أن تحدث تنمية، وهي حالة غير معروفة من قبل وإذا أخذنا بهذا الصدد ما يتعلق بالبلاد المتخلفة، فإن قضية فرص عمل جديدة، تبدو لنا مبالغ فيها، وأن أثر مشروعات الاستثمار الأجنبي في توفير فرص العمال سيضل محدودا لسببين:

أ- استخدام هذه المشروعات لتقنيات كثيفة رأس المال والتقانة.

ب- غالبا ما تستعين هذه المشروعات بقوة العمل الجاهزة في القطاع العام، وأن فرص العمل الجديدة تكاد تكون محدودة إلى أبعد الحدود ومن المؤسف القول إنه لا توجد في بلداننا، حتى دراسة تجريبية واحدة وكافية يمكن الركون إليها لقياس تأثير التقدم التقني لتبيان غايات التأثير الملموس للتقدم العلمي على الواقع الاقتصادي.

من جانب آخر يقال إن العولمة تحت تأثير التطور التقني (تختزل) مراحل النمو الاقتصادي وتطور العمالة الكثيفة المردودية في البلاد المتخلفة!!. إن الحديث عن اختزال مراحل النمو الاقتصادي وتطور العمالة الكثيفة المردودية ينبغي النظر إليه من زاوية حدود التشابك المتحقق على مستوى الاقتصاد الوطني. بهذا المعنى يكون الحديث ممكنا، في كون العولمة تختزل مراحل النمو الاقتصادي وتطور العملة الكثيفة المردودية فيما يتعلق بمجموعة البلدان التي تجاوزت مهمات التشابك الأولي للاقتصاد الوطني. أما إذا كانت هذه البلدان. وهو واقع معظم البلدان المتخلفة ضعيفة البناء الاقتصادي والكثير منها ما زال لم يجد ضالته في التشابك الأولي للاقتصاد الوطني لا على المستوى المحلي ولا على المستوى الإقليمي. في مثل هكذا حالة تصبح خيارات تقنية محددة تفرضها متطلبات العولمة من وجهة نظرنا غير مجدية اقتصاديا. لأن وضع تقانة في مثل هكذا حال، يتصف بعدم المرونة. سيما وأن المجالات التي يفترض نقل التقانة إليها، غالبا ما تصطدم هي الأخرى بعقبات ملموسة.

أ- نقص التقاليد الصناعية.

ب- نقص المهارات التقنية الجاهزة.

ج- نقص في مخصص البحث والتطور.

ومن المفارقات، في الوقت الذي نشهد تصعيد الإنفاق الاستثماري في مجال التطور التقاني والمعلوماتي، أننا نشاهد أيضا ثمة ميل كبير في تخفيض مخصص الموارد البشرية على مستوى "التشغيل، التكوين والتمهين" . وزيادة كبيرة في نسبة البطالة أو كما تسميه أدبيات العولمة «مواطنون فائضون» Surplus people. والسؤال هل يوجد في المجتمعات القائمة على الديمقراطية «مواطنون فائضون» ؟!

هكذا يتضح، وفي ظروف الاتجاه نحو العولمة، تتمادى "أممية رأس المال" إلى خلق إشكال حقيقي في علاقة مستوى التطور التقني بالاقتصاد الوطني. فالتطور التقني السريع والابتكارات التكنولوجية وعمليات الترشيد على نحو غير معقول، أفرزت نوعا من المفارقة مفادها: نحو الإنتاجية بوتيرة أسرع من نمو وتيرة النمو الناتج المحلي الإجمالي. والنتيجة إخلال بالتوازن حيث حالة النمو الذي لا يفضي إلى فرص عمل جديدة وهو حالة بخلاف الثورات التقانية السابقة، فالثورات التقانية السابقة، بغض النظر عن حالة اللاتكافؤ إلا أن عوائدها تشمل جميع المشتغلين في الاقتصاد الوطني. بينما في مرحلة العولمة فإن «أممية رأس المال» لا تريد أن يستفيد من ثمار العولمة إلا دائرة ضيقة إلى أبعد الحدود تتمثل في رجال الأعمال وحملة الأسهم وعمال المعرفة المميزين.

بلا شك أحدثت الثورة التكنولوجية تحولا في هياكل الإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة، وقد استطاعت هذه الدول تحويل قطاعها الزراعي إلى صناعة حديثة، واستطاعت بذلك سحب جانب متزايد من قوة العمل في القطاع الزراعي دون خفض إنتاجه، وبذلك تحولت الدول المتقدمة في الفترة الأخيرة إلى دول صناعية زراعية(13). بالمقابل فإن الثورة التكنولوجية الراهنة تتم بجانبين أساسيين:

أحدهما يرتبط بالخاصية النوعية في تجريد المعرفة العلمية، والثاني يتجلى بالنقلة النوعية لسيطرة الشركات المتعددة الجنسية من مستوى السيطرة على سوق السلع الاستهلاكية والإنتاجية إلى مستوى السيطرة على مستوى التكنولوجيا في جانبي العرض والطلب معا.

المحور الثالث: مفارقات الوضع الراهن وآفاق الاقتصاد العالمي

إن مستويات البحث السابقة تدفعنا إلى التوقف عند مجموعة واسعة من المفارقات:

أولا: مفارقات تفسير نظرية التجارة الدولية

ظل التفسير السائد لواقع التجارة الدولية كونها واقع معاملاتي للسلع والخدمات، قائما على أساس أفكار ريكاردو حول الميزات النسبية. وفي هذا الإطار يفترض أن مساهمة العولمة في تحويل العالم إلى قرية تتجسد في القدرة على تقريب الميزات النسبية على مستوى التجارة الدولية. إلا أننا نشاهد اليوم حالات مغايرة تماما يمكن توضيحه كالتالي:

أ- فيما يتعلق باشتراطات ريكاردو حول عدم مقدرة رأس المال والمشروعات على الانتقال للخارج، بينما في الظروف الراهنة، ليس هناك عنصر من عوامل الإنتاج قادرا على الانتقال بالسرعة التي ينتقل بها رأس المال. وإن عمليات القطع والتقاطع في التجارة(14) الدولية جعلت من موضوعة تقريب الميزات النسبية أمرا مستحيلا.

ب- إن «أممية رأس المال» عملت بملاحظة كون الميزات النسبية في التكاليف لم تكن محركا كافيا لواقع التجارة الدولية الراهنة من جهة. ومن جهة أخرى فإن «أممية رأس المال» سورت التجارة الدولية الراهنة بأسوار الميزات المطلقة ولكن ليس من خلال كل دولة على حدة، بل من خلال جميع الأسواق والبلدان في آن واحد. فالشركات المتعددة الجنسية أصبحت اليوم قادرة على الاستفادة من تفوقها المطلق، ليس من خلال تخصصها في إنتاج سلعة معينة، بل من خلال سلسلة من العوامل المرتبطة بالإنتاج فيها، على سبيل الذكر «تدني الأجور، تدني الضمان الاجتماعي إن لم نقل غيابه، غياب تكاليف المحافظة على البيئة، رخص المواد الأولية». بمعنى أنها تخفض واقع التكاليف المطلقة التي تتحملها الشركات المتعددة الجنسية، في سياق عملية الإنتاج.

هكذا تبرز الإشكالية. إن العولمة سعي حثيث للاستحواذ على التفوق المطلق بالإضافة إلى تفوقها النسبي. ونحن نعلم، أن معظم البلاد المتخلفة، هيكلتها الاقتصادية

تلغي أي إمكانية لتفوقها المطلق في التجارة الدولية، وهذا ما يجعل واقع حال استحواذ «أممية رأس المال» على التفوق المطلق والنسبي في آن واحد يغير كل نمو جذري للآليات التي يتطور بها الاقتصاد العالمي، ليس باتجاه العالم– قرية بل من زاوية التفوق المطلق والنسبي لحركة رأس المال عبر الحدود الدولية.

ثانيا: مفارقات العمل ، التقدم التكنولوجي، الناتج المحلي الإجمالي

أصبحت ظاهرة الأجير اليومي*(15) أكثر انتشارا في البلدان الصناعية المتطورة، وتركز مدرسة الليبرالية الجديدة على أن الأزمة الراهنة في سوق العمل تكمن حصرا في:

1- التقدم التكنولوجي،

2- تدني الأجور في البلاد المتخلفة،

3- أساليب إدارة المشروعات.

بلا شك أن هذا الاتجاه في تقرير أزمة سوق العمل في الدول الصناعية المتطورة يكشف عن الخلط المتعمد بين ما هو موضوعي وما هو يعبر عن الميل المتنامي لرأس المال في تهميش العمل. إن التطور التكنولوجي، يدفع بالتغير في مكانة العمل بالشكل الذي يسهل مهمة إعادة توزيع فرص العمل بها. بهذا المعنى، لا يجوز تقرير كون التقدم التكنولوجي هو المسؤول عن تهميش عشرات الملايين من قوى العمل. حقيقة الأمر، أن التقدم التكنولوجي، دفع باتجاه تسريع التشابك بين اقتصاديات الدول الصناعية المتطورة، وفي سياق ذلك ارتفعت الاستثمارات المباشرة في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي من 111 إلى 216 مليار دولار للفترة الممتدة بين 1995،1992، إلا أن ما يفرزه هذا التشابك هو الذي يؤدي إلى أن تنمو الإنتاجية منذ سنوات بمعدلات تفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولتوضيح ذلك: نذكر أن الحالة الراهنة لرأس المال هي في صيرورة الانتقال للمشروعات التي تتسم بكثافة رأسمالية عالية، وأن مثل هذه المشروعات تتسم بمرونة عالية تسمح بملاحظة الميل المطلق والنسبي لانخفاض معامل ارتباط الأجور والرواتب والإيرادات، ومثل هذا التدهور في معامل الارتباط يرافقه في معظم الحالات زيادة مطلقة ونسبية في متوسط ربح رأس المال، زيادة نسبية في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تدني الأجور** والإشكالية في هذه المفارقة كونها تعمق

* - ما هوجدير بالتذكير، أن 45% من قوة العمل في الدول الصناعية المتطورة صار عليها التعايش مع موضوعة العقود المؤقتة، وأن 70% من فرص العمل الجديدة هي مؤقتة/ الباحث

** يلاحظ أن الليبرالية الحديثة ظلت تلوح على الدوام بالأجور المتدنية لمنافسي قوة العمل الوطنية.. يقول هانس كروم/ متحدث باسم شركة الطيران السويسري «إن الأجر الذي تدفعه إلى السويسري بإمكاننا أن تشغل به ثلاثة هنود"/ الباحث.

في حالة الاستقطاب والتهميش الجماعي. بهذا الواقع فإن العولمة الراهنة لا تريد استيعاب كون حقوق الناس في العمل والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، ليست من نوع الإكراميات الخيرية، قدمتها الرأسمالية للبشر طيلة القرن الماضي، وأنه آن الأوان، لإيقاف هذه الأعمال الخيرية بل، هي محصلة حاصل توترات عميقة بين العمل ورأس المال طيلة المراحل السابقة، والتي أفضت إلى الميل للتوازن بين قطبي العمل ورأس المال.

ثالثا: مفارقات السياسة الاقتصادية

تركز السياسة العامة للدول الصناعية المتقدمة، على أن هناك وضعا مختلا دوليا يدفع إلى تشويه الاتجاه الجاد حول تحرير التجارة الدولية ومتطلبات شفافيتها وعولمتها. وأهم مؤشرات هذا الوضع المختل، هو انتشار الظواهر التالية:

1- الإغراق الاقتصادي،
2- غياب الحرية للعمل النقابي،
3- استغلال عمل الأطفال،
4- الاعتداء على البيئة.

وبالتالي، ما لم يقم المجتمع الدولي بواجباته تجاه معالجة هذا الوضع المختل، تكون الفعالية في التزام الدول المختلفة بالمبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية ناقصة. وبهذا السياق يقال إن السياسة الاقتصادية المائية لبعض الدول لا تعدو عن كونها مستوى من مستويات مواجهة الوضع المختل، الذي يظهر بشكل مميز في الدول المتخلفة والحديثة التصنيع.

بلا شك هناك مستوى محدود من العناصر العقلانية في الأفكار السالفة. فهناك الكثير من الحالات التي تكشف التهميش الحقيقي لحرية العمل النقابي في الدول المتخلفة*، وتجري عمليات استغلال واسعة للأطفال** وأن الإغراق الاقتصادي ممنوع في المبادلات الدولية، وأن الجهد الدولي ينبغي أن يكون جادا وملموسا وواسعا في تحسين ظروف البيئة والمحافظة عليها. إلا أن ذلك لا يمنع من تثبيت الملاحظات والتساؤلات التالية:

1- إن إشكاليات التهميش «حرية العمل النقابي وما يترتب عليه من تدني الأجور، استغلال عمل الأطفال، الاعتداء على البيئة» ظواهر سائدة في جل الدول المتخلفة والحديثة التصنيع، والدول الصناعية المتطورة تعرف ذلك جيدا ومنذ مطلع الستينات، وكثيرا ما تناولتها الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، سواء على مستوى

* - حاول وزير الصناعة الأندونيسي تبرير انخفاض الأجور قائلا "إن رفع الحد الأدنى للأجور يعني انخفاض قدرتنا على منافسة هذه البلدان".

** - طبقا لمنظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة، 1998 هناك أكثر من 250 مليون طفل ينجزون أعمالا لا تراعي الحد الأدنى من حقوق الطفولة- الباحث-

الأفراد أو على مستوى بعض المنظمات الدولية، وبالتأكيد لا يجوز الصمت والتقليل من الآثار السلبية المترتبة عن هذه الإشكاليات وخاصة في دول النخب التسلطية الحديثة التصنيع. إلا أن ذلك لا يمنع من التساؤل والاستغراب، ما الذي جعل الدول الصناعية المتطورة تختار الصمت إن لم نقل التستر على هذه الظواهر طيلة العقود السابقة؟!!.

-2 قد يكون مقبولا، القول، إن الحمائية هي مستوى من مستويات الرد على حالة الإغراق الاقتصادي. والسؤال هل هناك فعلا حالة إغراق اقتصادي؟!. واقع الحال لا يكشف المعطيات الملموسة، هناك إمكانية لأي بلد من البلدان المتخلفة أو الحديثة التصنيع، يمكن له ممارسة دور يوضع في خانة الإغراق الاقتصادي. ومن جهة أخرى ينبغي التمييز بين الإغراق الاقتصادي كسياسة من الضروري التصدي لها باعتبارها تدخل في خانة الممنوعات في التجارة الدولية وبين ميزة المرونة الأكبر لمبادلات سلع معينة بسبب تدني واقع حال عوامل الإنتاج والتسويق. وبالتالي لا يجوز إقحام حالة الميزة الأكبر في خانة سياسة الإغراق الاقتصادي.

رابعا: مفارقة اختفاء أثر الدولة الاقتصادية

ثمة نوع من التلوين المتعدد السياسات في موقف العولمة من الدولة. مبدئيا، تدعي ضرورة تراجع واسع لدور الدولة لصالح قوى السوق من جهة. ومن جهة أخرى، لدولها استثمارات معتبرة بعشرات المليارات في المناطق التي تخضع للنخب التسلطية. لا لشيء سوى أن الشروط والتسهيلات التي تمنحها هذه النخب، تسهل من توسيع قاعدة الربح وتعظمها، بل أحيانا يلاحظ أن الدولة «أممية رأس المال» تنسيها «مصالح تعظيم الربح»، المخاطر الاستراتيجية لاستثمارات عالية التدفق في تجارب يفترض أن تعرف عنها الكثير من التفاصيل(16)، مثل هذه المفارقة تدفع إلى التأمل والتجريد أكثر في معرفة حقيقة دعوة الاختفاء لأثر الدولة الاقتصادي.

خامسا: مفارقة فقدان الارتباط بين «المال والسلع والإنتاج»

ثمة مفارقة نوعية في علاقة المال بالسلع والإنتاج. حيث يلاحظ أن هناك تصاعدا هائلا بمئات المليارات بالدولار للتدفقات الداخلة والخارجة من الأموال، تصبح خارج سيطرة السلطة النقدية وتتم بأقل من لمح البصر عبر شاشة الكمبيوتر، بحيث يصبح التدخل الفعال من قبل السلطة النقدية، أمرا معقدا جدا سواء ما يخص أسعار الصرف، أو أسعار الفائدة أو أسعار الأوراق المالية في البورصات. مثل هذا الوضع هو الذي حول ارتباط كثير من عمليات السوق المالية من خط المنافسة الاقتصادية إلى خط المضاربة ومن ثم المقامرة*، مستخدمين في ذلك مليارات الدولارات التي توفرها البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمارات الدولية وصناديق التأمين والمعاشات، ومن جهة ثانية، أن هذا الميل التصاعدي لكتلة الأموال السائلة يتجاوز وبشدة حدود حركة

* - يكفي التنويه في انتشار ظاهرة تجارة المخدرات وعمليات تبييض الأموال / الباحث/

التجارة الدولية واحتياجات الإنتاج العالمي** مثل هذه المفارقات تجعل الارتباط بين المال وتجارة السلع والإنتاج ضعيفا. مما يثير تساؤلات مشروعة:

. من أين هذا القسط من السلع الداخل في التجارة الدولية من دون إنتاج؟!!.

. ما الذي يدفع بالمال في الانتقال من خط العمليات الاقتصادية على خط المقامرة!!.

ألا يمكن الاستنتاج، أن مفارقة ضعف ارتباط حركة المال بالسلع والإنتاج، كان وراء التباعد بين النقد وقانون القيمة العالمي، وما ترتب على ذلك من تحول النقل إلى عامل تضخم وأزمة عميقة؟ والنتيجة تصاعد فرص العمل الضائعة وهو ما يدفعنا إلى القول، ثمة أوضاع غير مفهومة، إن لم نقل تعبر عن أخطاء قاتلة، ينبغي على العولمة التوقف عندها وتقييمها بشكل صحيح.

سادسا: مفارقات الاندماج والاستثمارات الأجنبية

تركز العولمة على موجبات الاندماج الاقتصادي على أساس أن ذلك يسمح للكثير من الدول المتخلفة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة، والحصول على الكثير من أشكال الاستثمار الأجنبي، مشروعات، تقانة متقدمة، اكتساب خبرة إدارية متطورة. الخ. وما يترتب على ذلك من زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين النوعية وبالتالي ترقية اقتصادياتها. وفي سياق ذلك تركز العولمة على مشروعات منطق التجارة الحرة سواء في إطار المشروع الأمريكي- الشرق أوسطي، أو مشروع الشراكة الأورو– متوسطية بهذه الصياغات العمومية، تقدم لنا العولمة مكاسب الاندماج بالاقتصادي العالمي. وإذا كان ليس من حقنا الشطب على هذه الصياغات رغم عموميتها إلا أن ذلك لا يلغي حقنا في مناقشتها من منظور معاينة أعمق للصياغات السابقة:

أ- فعالية الاندماج تتطلب الأخذ بنظر الاعتبار الجاد ضرورات خصم التكيف، بينما واقع الحال يكشف أن شروط الاندماج تحدد كليا من الطرف القوي، كما هو عليه الحال في شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، واتفاقات الشراكة الأورو- متوسطية، بهذا المعنى، تسهيل مهمة الدول المتخلفة في الاندماج في المحيط الاقتصادي العالمي، تفترض، بدءا، منحها خصم جاد للتكيف، وبعكسه فإن اندماج الاقتصاد المتخلف بالاقتصادات المتطورة سيؤدي، حتما، وظيفة محددة في الاقتصاد العالمي هي صيغة الإلحاق. بهذا المعنى، فإن الاندماج بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة، لا يعدو عن كونه ترتيب أولويات سياسة اقتصادية تتلاءم وشروط الاندماج المرغوب فيه من قبل الاقتصادات المتطورة لكنها قد لا تتلاءم مع متطلبات الاقتصادات المتخلفة. وهو ما يدفعنا للقول إن الترقية الاقتصادية في الدول المتخلفة على أساس موجبات الاندماج بالاقتصادات المتطورة لا يرتقي إلى مستوى قوة الحجة.

** بغض النظر عن الارتفاع النسبي في حجم التجارة العالمية والذي وصل الى نسبة 10%، والزيادة المحدودة في حجم الإنتاج العالمي والتي بلغت نسبة «2.5-3.5% " إلا أنها تظل متدينة إذا ما قورنت بأرقام حركة رأس المال / الباحث/

ب- هناك فرق بين مطلب النوعية، وهو جانب هام وبين حدود المتطلب المالي والاقتصادي والاجتماعي للنوعية. لاسيما، وأن العولمة لا تولي اهتماما للمشاكل الهيكلية للتنمية في الدول المتخلفة، بل لجانب الإصلاحات المالية والنقدية. والسؤال:

ج- ماذا وفرت بلداننا لمقاومة الآثار السلبية للاندماج؟. وما هي حدود الإمكانات المتاحة للاستفادة من «الفرص الإيجابية للإدماج؟» .

ليس مبالغة إذا قلنا إن جميع الدول العربية، عمليا، فاقدة لقدرات الدفاع الاقتصادي ذاتيا في إطار صيغة الاندماج الانفرادي. إلا من خلال علاقات التشابك والترابط بين اقتصادياتها. والحالة المحلية لاقتصادياتها لا تسمح بتشكل سوقها الوطني. والحد الأدنى الممكن لذلك التشكل هو الحالة الإقليمية للسوق الوطنية. وأن التشكل الإقليمي للسوق الوطني، لا يتعارض مع متطلبات تقوية الارتباط الاقتصادي مع الدول الصناعية المتطورة. وربما هناك من يقول مثلا: لماذا الإقليمي هو "فرنسا، إيطاليا أو إسبانيا" ؟ وللإجابة، ببساطة يمكن القول، لا توجد لدى «فرنسا، إيطاليا أو إسبانيا» مصلحة مع أي دولة من دول شمال إفريقيا، إذا ما نظر للموضوع من زاوية التكامل في تشكل أسواقها الوطنية. لأن أسواقها الوطنية تشكلت منذ زمن بعيد ارتباطا بالتطور التدريجي للرأسمالية في بلدانها.

بينما حالة دول شمال إفريقيا مثلا، ولاعتبارات موضوعية وتاريخية، فقدت فرصة تشكل سوقها الوطني محليا. وبالتالي فإن الحل المتاح موضوعيا لحل هذه الإشكالية هو التشكل الإقليمي للسوق الوطني. فقط، في حدود هكذا تصور، يمكن احتواء المخاطر الناجمة من الاندماج «الاختراقات السلبية والصدمات الخارجية» من جهة، ومن جهة أخرى يمكن الاستفادة فعليا من العناصر الإيجابية التي تفرزها عمليات الاندماج. وبعكسه، يمكن أن يتحول اندماج الاقتصادات الضعيفة بالاقتصادات المتطورة إلى قوة ضاغطة باتجاه تشويه السلسلة الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والسياسية.

ج- هناك تعويم ومبالغة لما يترتب من ميزان الاستثمار الأجنبي في ظل الدعوة المكثفة للاندماج بالاقتصاد العالمي: هناك ضعف مفاهيمي للكثير من الاستثمارات، بعضها لا تعدو عن كونها صيغة في تحويل الملكية في إطار برامج الخصخصة مما يجعل «افتراض» زيادة الطاقة الإنتاجية غير مرتبط بحضور ملموس لاستثمارات جديدة، بل لتحول في الملكية من جهة، ومن جهة ثانية أن ما يسمى استثمارا في إطار الاندماج لا يعدو عن كونه إعادة تقييم لأصول فروع الشركات المتعددة الجنسية الموجودة في الدول المستلمة لهذه الاستثمارات. ومن جهة ثالثة هناك حدود الحيطة في التعامل مع الاستثمار الأجنبي، فالخشية مشروعة، من تكون هذه الاستثمارات خارج السيطرة وبالتالي تصبح متحكمة في الاقتصاد الوطني كما حدث في الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا، ومن جهة رابعة، إن واقع الحال طبقا لأرقام 1996 يكشف أن الدول الحديثة التصنيع "هونغكونغ، سنغافورة كوريا الجنوبية، تايوان، إسرائيل" بلغت استثماراتها 105 مليار دولار، وهذا الرقم لا يشكل 2% من الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الجارية لعام 1995 للدول السابقة، علما أن هذه الاستثمارات تدخل في قائمة الاستثمارات المميزة وفي مناطق منتقاة. أما إذا أخذنا منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام 1996 لا تتعدى حدود 1.2 مليار دولار أي بنسبة 0.02 % من ناتجها المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 1995 وهو ما يكشف مفارقة الضعف الحاد في الارتباط بين خطاب الاندماج وحقيقة الاستثمار الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يدفعنا للتساؤل:

- إلى أي حد متوقع أن ترتفع هذه النسبة الحالية؟!. وإلى أي حد ينبغي حضور هذه الاستثمارات كي تكون فعالة حقا؟ وهل يمكن لهذا الحضور المرتجى أن يتحقق على مستوى عدد واسع من الاقتصادات المتخلفة؟!. أم أنه سيظل رهين إستراتيجية المناطق المنتقاة؟!!.

سابعا: مفارقات العمل في التجارة الدولية

ثمة مفارقات بين خطاب العولمة حول الاندماج والاستثمار وبين واقع الاستثمار في ميدان العمل. فطبقا للتقرير السنوي 2000 الصادر عن مكتب العمل الدولي، يلاحظ:

1- في الوقت الذي يلاحظ زيادة معتبرة في الإنفاق الاستثماري في ميدان تطوير التكنولوجيا والتقنيات، بالمقابل هناك تراجع معتبر في الاستثمار في رأس المال البشري، ومن غير المعقول التمكن من الاستفادة من المكاسب الإيجابية للعولمة ما لم يجر تكثيف استثماري في عمليات تنمية المهارات والتدريب للقوى العاملة.

2- هناك تدنٍ في نسبة قوة العمل المستغلة في نظام مندمج بالتجارة الدولية وهي لا تتجاوز (10% - 12%) على المستوى العالمي. بمعنى أن حوالي 90% من قوة العمل العالمية تعمل في أسواق داخلية، ولا تزال هذه النسبة غير مندمجة في دوائر المبادلات الدولية، وأن 32% تتم بين فروع الشركات المتعددة الجنسية على شكل تجارة داخلية بينما مثل هذه المفارقات، تمثل جوهر الاختلال والتحدي لما يفترض من العولمة الاقتراب منه والمساهمة الجادة في حله. وبعكسه، فإن وضع العمل في عولمة التجارة الدولية سيزداد تهميشا*.

ثامنا: استخدام التكنولوجيا المتطورة

غالبا ما يتجدد الترويج لفكرة العالم – قرية عبر التالي: التطور التكنولوجي لعب دورا واسعا في تسهيل تبادل المعلومات بسرعة كبيرة، ومثل هذه الحالة «يفترض» أنها تؤدي إلى تقوية العلاقات الإنسانية والاقتصادية والسياسية بين الأفراد والمجتمعات والدول، إلا أن هذا الافتراض لا يحصل إلا إذا كانت هناك حدود متقاربة للاستفادة من

* طبقا لمعطيات تقرير مكتب العمل الدولي الأخير، حاليا هناك أكثر من مليار عامل في حالة بطالة عن العمل «كليا أو جزئيا» وأن مليار و300 مليون إنسان يعيشون على دخل لا يتجاوز دولارا واحدا في اليوم، 3 مليار إنسان يعيشون على دخل لا يتجاوز دولارين فقط/ الباحث/.

التكنولوجيا، أو على الأقل هناك ميل لإحداث هذا التقارب. بينما واقع الحال هو عكس ذلك، حيث ثمة تفاوت في استخدام التكنولوجيا المتطورة. بلا شك، هناك حضور قوي في الوضع الراهن للتكنولوجيا المتطورة. إلا أن الحقيقة المقابلة لذلك هي:

1- أن الاستفادة من هذا الحضور ليست متقاربة.

2- أن وجود شبكة واسعة من الانترنيت، لا يعني وبسهولة تحول العالم إلى قرية، فالمشكلة برمتها لا ترتبط بحرية تداول المعلومات، بل وكذلك طبيعة الأجهزة الإنتاجية ونظام التجارة الدولية.

إن وسائل الاتصال السريعة قربت أطراف العالم من ناحية تبادل المعلومات، وهذا أمر مهم من زاوية العلاقات الاقتصادية الدولية ولكن لا يصح ربط هذه الظاهرة لما هو مرتجى من مفهوم العالم - قرية*.

تاسعا: حول العولمة وإمبراطورية الفوضى**(17)

المفكر العربي سمير أمين يصف نظام الرأسمالية قائلا «إن الفوضى على وشك أن تبتلعه، أو هي على وشك أن تؤدي إلى انهياره»!!. وفي المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس 1999 ، حول العولمة المسؤولة، أشار جان كريتيان رئيس وزراء كندا «أن ما حصل في روسيا، أمريكا اللاتينية أظهر أن العالم يتباهى كثيرا بالرأسمالية، بالنسبة لي، إن الرأسمالية لم تعط أجوبة عن المسائل كافة، فانهيار أسواق واقتصاديات تسبب الخسائر للأشخاص العاديين». مثل هذا الوصف يسمح لنا بتثبيت مستويين من التقييم لنظام الرأسمالية:

المستوى الأول: بلا شك أن الرأسمالية كنظام في كل مراحلها ذات ميول متنافرة بغض النظر عن تباهي العالم الغربي بها. وأن عمليات الاستقطاب داخلها واسعة. بهذا المعنى يكون نظام الرأسمالية ككل هو فوضى.

المستوى الثاني: إن القول بأن نظام الرأسمالية ككل هو فوضى، يسمح لنا بالقول، إن نظام الرأسمالية استنفد مهماته التاريخية، إلا أن هذه الحالة تختلف عن عملية انهيار النظام باعتبار أن هناك فيصلا تاريخيا غير قليل يتوقف على قدرة الرأسمالية في تجديد نفسها من جهة. ومن جهة أخرى، الكيفية التي يتم فيها إدارة الصراع من قبل جل المناهضين للرأسمالية.

بالتأكيد هناك ضرورة لتكثيف جهود البحث والتأمل والدراسة والاستقصاء حول ما إذا كانت الليبرالية الجديدة التي تعمل في ظل العولمة ستقود إلى الفوضى؟ إلا أن الإشكالية اليوم، لا تحل بوصول أحزاب ديمقراطية اجتماعية، أو ديمقراطية اشتراكية

---

* مما هو جدير بالتذكير أن مرحلة الخمسينات والستينات تعتبر من أكبر الفترات ازدهارا في جانب حرية انتقال العمل دوليا – الباحث.

** د. سمير أمين/ امبراطورية الفوضى – في مواجهة عصرنا /ص8

أو حتى ماركسية للسلطة، لأن وضع رأس المال اليوم يختلف كليا عن وضعه مرحلة الحرب الباردة لسببين:

1- المستوى العالي من تطور التكنولوجيا والمعارف التقنية.

2- المستوى العالي من الإمكانيات المتاحة «لأهمية رأس المال» في الانتشار والاختراق، سواء على مستوى العمق أم على مستوى السطح.

بالتأكيد إن ذلك لا يعفينا من ملاحظة كون المناورة التاريخية تنبع من فهم الضرورة والقدرة على إدارة الصراع.

عاشرا: حول بعض القضايا الاستراتيجية في الاقتصاد الدولي

يمكن تثبيتها بالإشارات السريعة التالية:

1- **التخلف الاستراتيجي لأوربا**: لقد تخلفت أوربا كثيرا طيلة النصف قرن الماضي في فهمها لموضوعة المصالح. وأن مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كشفت عن ضعف معرفي لدى أوربا لموضوعة المصالح. فالولايات المتحدة الأمريكية، بدأت مشوارها منذ الخمسينات بإخلال توازن المصالح لصالحها في منطقة الشرق الأوسط. وفي مطلع التسعينات صار حضورها قويا في مناطق السيطرة على البترول، بهذا المفهوم تكون أوربا قد تخلفت في ضمان استقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية، على الأقل في زاوية السلع الاستراتيجية، وينبغي أن يكون لديها رؤية تتمركز في دائرة المصالح، مفادها أن لأوربا مصالح واسعة مع دول المنطقة العربية، وقد آن الأوان لتحسين رؤاها الاستراتيجية في هذه الزاوية، وليس من مصلحتها الوقوف متفرجة على المشروع الأمريكي للعولمة(18).

2- **المتغير في حركة العمل دوليا**: تعدد اتجاهات المتغير في العلاقة ما بين الدول الصناعية المتطورة والناجمة عن اشتداد الميل لاختلال التوازن بين العمل ورأس المال من جهة. ومن جهة أخرى تعدد اتجاهات الحالة المتحركة للعمل داخل كل بلد من البلدان المتخلفة، وخاصة تلك التي سجل فيها النشاط المتعدد الجنسية حضورا واسعا على مستوى العمق والسطح، وما قد ترتب على ذلك من حالة القلق المستمر «لأممية رأس المال» ما إذا كان خرج فعلا من دائرة الأزمات. أو أنه على مشارف نفق أزمة جديدة.

3- بروز قوى اقتصادية جديدة على سبيل المثال «الصين، الهند، البرازيل» يمكن لها أن تعيد خارطة التجارة الدولية طبقا لمقتضيات الارتباط بالمصالح من جهة. وعدم رغبة المجتمع الدولي، إيقاف مصالح العالم على ساق واحدة من جهة أخرى.

ملاحظات استنتاجية

تبعا لما تقدم على مستوى المحاور الثلاثة السابقة، يمكن تثبيت التالي:

1. العولمة هي حالة إخلال التوازن بين قطبي العمل ورأس المال، وما لم يحصل فعل تاريخي جديد يساهم في الجمع بين ما هو تأملي ونظري وعملي، تكون فجوة اللاتوازن بلغت الهوة العميقة.

2. لا يجوز تبسيط التصاعد الكمي والنسبي للبطالة على أساس أن واقع الحال، ظاهرة طبيعية، أفرزتها التطورات المرتبطة بالتكنولوجيا وما ترتب على هذا التبسيط من تعظيم للربح على حساب العمل.

3. لا يجوز تشبيه التنازلات التي يقدمها العمل حاليا (بالتنازلات) التي قدمها رأسمال مرحلة الحرب الباردة، فالأولى تنازلات عن حقوق اكتسب حضورها طابعا تاريخيا. بينما الثانية لا تعدو عن كونها تقريب الميل لتوازن قطبي العمل ورأس المال.

4. لا يجوز وضع العولمة والتطور التقني على مقاس ومنظور متماثل، لأن هذا الارتباط ليس تاريخيا بسبب التمايز بينهما، وأن التطور العلمي والتقني لا يصبح منحازا إلا تبعا لطبيعة النقلة النوعية في سياسة القوى الاجتماعية.

5. لا يجوز الخلط بين الإغراق الاقتصادي «كسياسة» من الضروري التصدي لها دوليا، وبين ميزة المرونة الأكبر بسبب تدني واقع عوامل الإنتاج والتسويق.

6. إن قدرة نظام الرأسمالية على إضافة أدوات جديدة لإدارة أزمات الاقتصاد العالمي، لا يلغي موضوعة استنفاد الرأسمالية كنظام لمهماتها التاريخية.

7. «أممية رأس المال» سورت التجارة الدولية بأسوار تسمح لها الاستحواذ على التفوق المطلق والنسبي في آن واحد، وأن الحالة الراهنة لمشروعات رأس المال تتسم بمرونة عالية تسمح بملاحظة الميل المطلق والنسبي لانخفاض معامل ارتباط الأجور والرواتب بالإيرادات.

8. أن مفارقة ضعف ارتباط حركة «المال بالسلع والإنتاج» ظلت وراء التباعد بين النقد وقانون القيمة العالمي.

9. الحالة الإقليمية للسوق الوطنية، هو الحل الأكثر توازنا واستجابة لمتطلبات تشكل السوق الوطنية.

10. أن أطروحة العولمة في اختفاء الدولة والتراجع في قوتها، تفسرها النقلة النوعية في مجال عمل رأس المال، وهي ذات ميل حاد للإلحاق وابتلاع السيادة الوطنية عبر الشركات المتعددة الجنسية.

11. الدور المميز لوسائل الاتصال السريعة في تقريب أطراف العالم من ناحية تبادل المعلومات، لا يعني وبسهولة تحول العالم إلى قرية.

12. من دون خصم تكيف معتبر، تمنحه العولمة، لا يمكن لجهود البلاد المتخلفة الاستفادة من العناصر الإيجابية التي يمكن أن تفرزها العولمة. بل ستتحول هذه العناصر إلى عائق، وأحيانا قوة كبيرة ضاغطة باتجاه تشويه السلسلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الخاتمة

الشيء الأكيد، أن البشرية بحاجة لمن يأخذ بيدها. وإن حركة التاريخ ليست حالة سكونية، حتى يمكن القول إنها توقفت عند ضفاف «رفاهية العولمة!!» وأن أي جهد

جاد ومخلص بهذه الاتجاه، لا بد وأن يمر عبر القناعة الكاملة بضرورة عقلنة المصالح بين قطبي العمل ورأس المال. ولا نرى بهذا الصدد رؤية استراتيجية صورت الحالة الراهنة لاختلال التوازن بين قطبي العمل ورأس المال، وبالتالي مطلب عقلنة المصالح أكثر مما جاء في مذكرة ستيفان روشا، رئيس الاقتصاديين لدى مصرف مورجن ستانلي " Rocha-Stephan" قائلا: "منذ سنوات وأنا أشيد بحسنات رفع الإنتاجية، إلا أنه يتعين عليّ الاعتراف بأن أفكاري بهذا الشأن قد تغيرت الآن، وإني صرت أسأل نفسي عما إذا كان هذا سيوصلنا إلى الجنة الموعودة. إن إعادة الاقتصاد الأمريكي تشبه بما يقوم به المزارعون البدائيون عندما يدمرون خصوبة التربة من خلال إضرام النار في الأراضي الزراعية التي يعيشون من خلالها، وذلك رغبة منهم للحصول على غلة أعلى في الأمد القصير. إن استراتيجية تقلص فرص العمل ليست سوى مأزق من هذا القبيل، فإذا لم يعثر قادة المشروعات في البلاد على سبيل آخر لا يقضي على معنويات القوة العاملة، بل يزيدها ثقة بنفسها فإن أمريكا ستفتقر إلى الموارد التي ستمكنها من مجاراة السوق العالمية. ولا يمكن الاستمرار في عصر قوة العمل إلى ما لا نهاية، فالتقليص المستمر لفرص العمل والتخفيض الدائم للأجور ما هو في نهاية المطاف سوى نهج يدمر صناعنا"(19).

المراجع

1. مركز دراسات الوحدة العربية،ندوة « العرب والعولمة» ، ديسمبر 1997 مداخلة السيد يسيف، مستشار مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام.
2. المصدر السابق ص 32.
3. مجلة مستقبلي،فيفري 1998 The Futurist ، دراسة راشمي مايور، شبكة المستقبلات العالمية.
4. دراستنا ،الجدل الراهن حول التنمية، النفط والصناعة، جوان 1999 ، دولة الإمارات.
5. مجلة الطريق ، العدد 4، 1997، المساهمة القيمة للدكتور جلال العظم، ما هي العولمة؟
6. لينين، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ، دار التقدم ، موسكو1976.
7. سلسلة عالم المعرفة، د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، العدد 147 ،1990.
8. دراستنا « مقاربة نظرية حول إشكالية القطع والتقاطع ، في التجارة الدولية «مجلة بحوث اقتصادية العدد 17 ،1999. القاهرة- مصر،
9. مجموعة مقالات، حوارات حول ماركسية العرب وانهيار السوفييت، دار مشرق – مغرب ، 1993 ص 85.
10. ماركس ، إنجلس ، المختارات – الجزء الأول ، دار التقدم 1976.
11. المصدر السابق – الجزء الخاص بـ « الثامن عشر من برومير لويس بونابرت» .
12. جون مينار كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، الفصول 16، 19، 24.
13. مصدر سابق ، عالم المعرفة.
14. مصدر سابق ، دراستنا، مجلة بحوث اقتصادية،.
15. سلسلة عالم المعرفة ، فخ العولمة، العدد 238، 1998.
16. « حول الخلافات المبدئية بين استراتيجية التقنية الغربية والآسيوية.1995 UNCTAD DISCUSSIN N III GENF
17. 17- د. سمير أمين، إمبراطورية الفوضى في مواجهة عصرنا ، ص8.
18. دراستنا «البترول والاقتصاد العالمي» ، دفعت للنشر ، جويلية 2002.
19. فخ العولمة ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 238، 1998.